

تكتل تكنولوجيا لمناهضة عنصرية برامج تمييز الوجوه

أي.بي.أم وأمازون الأمريكيتان تضعان الخطوط الحمراء لاستخدامات الذكاء الاصطناعي

وضعت شركة أي.بي.أم الأمريكية خطوطها الحمراء الأولى لاستخدام تكنولوجيا تمييز الوجوه بإعلانها الوقف الفوري لبيعها بعد أن باتت التقنية سلاحاً بيد الأجهزة الأمنية لكشف المتظاهرين ضد العنصرية وأداة لقمع الحريات وحقوق الإنسان لتليها شركة أمازون بعد ضغوط كبيرة من منظمات حقوقية رقمية، الأمر الذي دفع الشركة إلى إعلان وقف مؤقت لبيع البرمجيات في خضم حملة إدانة كبيرة لسياسة الشرطة الأمريكية في توظيف الذكاء الاصطناعي في أغراض تكريس الظلم والتمييز العرقي.

● نيويورك - سحبت شركة أي.بي.أم الأمريكية البساط من تحت أقدام الأجهزة الأمنية الأمريكية بإعلانها الوقف الفوري لبيع برمجيات تمييز الوجوه وكسرهما لنمطية سوء توظيف للتكنولوجيا في أعمال الرقابة الأمنية، الأمر الذي بات يستهدف عرقاً محدداً ويتسبب في مظالم نتيجة أخطاء التقدير فيما ارتفعت ضغوط المنظمات الحقوقية لتدفع شركة أمازون أخيراً إلى الانضمام إلى تكتل إدانة العنصرية المستبطن في الذكاء الاصطناعي. وتستخدم الأجهزة الحكومية تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ضمن عملياتها الرقابية في تعقب حركات المطورين بالتزامن مع الاحتجاجات التي يقودها سود أمريكيون ضد العنصرية في البلاد إثر مقتل الأمريكي جورج فلويد احتفاً على يد ضابط أمن في مدينة مينيابوليس في 25 مايو، حيث وثق فيديو مصور شرطياً أبيض يدوس بركبته على المواطن الأعزل الذي كان يردد "لا أستطيع التنفس" وهي العبارة التي تم التفاعل معها في كافة أنحاء العالم للتعبير عن مناهضة العنصرية.

شدت أرفيند كريشنا في رسالته التي استشهد فيها بسلفه "واتسون جونيور دعم مبادئ المنظمة بإجراءات على أرض الواقع، حيث رفض تطبيق قوانين جيم كرو داخل المؤسسة. ومع ذلك، وبعد مرور سبعة عقود تقريباً، تكررنا الحوادث المروعة والمساوية التي أودت بحياة جورج فلويد وأحمد أريبري وبرونا تابلور والعديد من الآخرين، بان مكافحة العنصرية لا تزال ملحة كما كانت دائماً". ولم تقتصر قرارات المنظمة في إيقاف البيع وتشخيص الأزمات واتخاذ المواقف بل امتدت إلى اقتراح حلول حيث قالت الشركة إن "أي.بي.أم تريد العمل مع الكونغرس في السعي لتحقيق العدالة والإنصاف، مع التركيز في البداية على ثلاثة مجالات سياسية رئيسية وهي إصلاح الشرطة، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وتوسيع المهارات والفرص التعليمية".

ودعت إلى تغيير القواعد بفرض مساهلة الشرطة عند سوء السلوك حيث يجب على الكونغرس رفع عدد أكبر من القضايا حول ذلك إلى المحكمة الفيدرالية ويجب إجراء تعديلات على مبدأ الحصانة الذي يمنح المواطنين من المطالبة بتعويضات عندما تنتهك الشرطة حقوقهم الدستورية. وأضافت أنه "يجب على الكونغرس إنشاء سجل اتحادي لهذه الممارسات واعتماد تدابير لتشجيع الولايات على مراجعة سياسات استخدام القوة وتحديثها أو إلزامها بذلك". وشدد "إننا نحث الكونغرس على النظر في تشريعات مثل قانون إخطار والتر سكوت، الذي يبرع السيناتور الجمهوري تيم سكوت من كارولينا الجنوبية، والذي يتطلب من الولايات التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً الكشف عن مزيد من التفاصيل حول استخدام ضباط إنفاذ القانون للقوة المميتة إلى وزارة العدل حتى تتوفر صورة تفضل مثل هذه الحوادث للتدقيق العام".

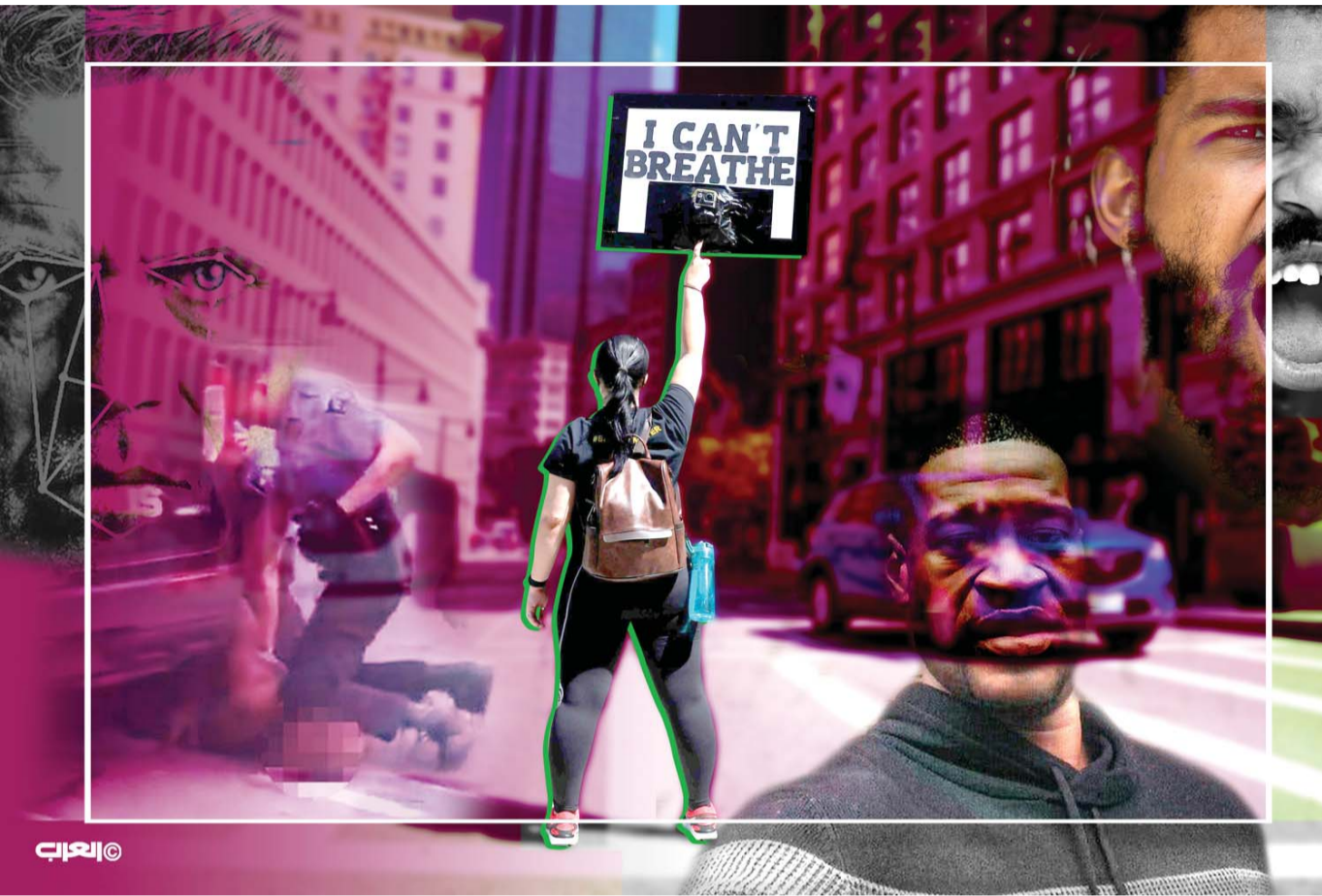
وعبرت الشركة أن الذكاء الاصطناعي هو أداة قوية يمكن أن تساعد السلطات على الحفاظ على سلامة المواطنين، ولكن البائعين ومستخدمي هذه التقنيات يشتركون في مسؤولية ضمان اختبار هذه التكنولوجيا للحد من احتمال توجيهها نحو فئة عرقية محددة. وأكد أنه يجب تشجيع السياسة الوطنية على استخدامات التكنولوجيا التي تحقق مزيداً من الشفافية والمساءلة عندما يتعلق الأمر بالشرطة، مثل الكاميرات التي يحملها الأفراد المنتصون لسلطات إنفاذ القانون والتقنيات الحديثة لتحليل البيانات. قررت أمازون منع الشرطة الأمريكية

وكشفت الحادثة مظالم عميقة بشأن العلاقات العرقية المتوترة، كما أثارت دعوات لمواجهة التحيز العنصري في التكنولوجيا حيث يُعتمد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لأتمتة القرارات التي تمتد من الرعاية الصحية إلى التوظيف، على الرغم من المخاوف من تحيز ضد الأقليات العرقية، وبطالبي المتظاهرون بإصلاحات في العمق في أجهزة الشرطة وأنظمة المراقبة التي يرون أنها تستهدف السود بالخصوص بشكل غير متناسب.

وأضاف "نرى أن الوقت حان لفتح حوار وطني حول تكنولوجيا التعرف على الوجوه لمعرفة إن كان ينبغي استخدامها من قبل القوى الأمنية وكيفية حصول ذلك".

ويعتمد التعرف على الوجوه على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ويمكن استخدامها لتأكيد هوية مستخدمي هواتف ذكية أو نظام دفع عبر الإنترنت. كذلك، تستخدم في التعرف على أشخاص ضمن مجموعة أفراد موجودين في مكان ما أو في قاعدة بيانات مصورة على سبيل المثال.

وأوضح أرفيند كريشنا أن التعرف على الوجوه "يمكن أن يساعد الشرطة على حماية المجتمعات لكن ينبغي ألا يساهم في التمييز والظلم الاجتماعي. حيث تكمن مسؤولية مصنعي ومستخدمي الذكاء الاصطناعي في التحقق من أنه لا يستخدم بشكل منحاز



عنف الشرطة وعنف التكنولوجيا

يكون مدعاة للظلم ومضايقة الأبرياء. وتبعاً لذلك حاولت الشركات الكبرى معالجة الانتقادات من خلال تدريب خوارزمياتها على مجموعات بيانات أكثر تنوعاً، لكن الدراسات تكشف عن استمرار تحيز واسع النطاق. وأكدت دراسة أجراها اتحاد الحريات المدنية سنة 2018 أن "أمازون روكوغنشن للتعرف على الوجوه يخطئ بين السود في الكونغرس وصور أفراد ألقى القبض عليهم".



أرفيند كريشنا:
نعارض استخدام أي تكنولوجيا لأغراض مراقبة الجموع والتعرف على الوجوه وانتهاكات الحقوق والحريات الأساسية وأي هدف آخر مناف لقيمنا

ولم ترد أمازون على طلب للتعليل، لكن الشركة قالت في سبتمبر إنها تعمل على اللوائح المقترحة حول هذه التكنولوجيا وأن جميع مستخدمي برنامجها يجب أن يقرروا القانون. وقالت سارة تشاندر، من منظمة الحقوق الرقمية الأوروبية، إنه يجب حظر اعتماد الذكاء الاصطناعي في مهام الشرطة التنبؤية، حيث تساعد الخوارزميات في تحديد الأحياء التي تتركز بها دورية الشرطة وأنواع الجرائم التي تمنحها الأولوية.

وقال مارتن تيسن إنه يأمل في أن تدفع الاحتجاجات والشركات والحكومات إلى بذل المزيد من الجهد لمعالجة التحيز التكنولوجي، بما في ذلك ضمان أن تكون البيانات المستخدمة لتدريب الخوارزميات شاملة، وأن تُخبر الخوارزميات قبل إصدار البرنامج. وأضاف أن شركات التكنولوجيا يجب أن تكون أكثر شفافية حول كيفية عمل هذه الخوارزميات بطرق يمكن أن تشمل فتح البيانات والمصدر ليتمكن التدقيق فيها.

التي تغذي التمييز والظلم، وهو ما تدعو له جماعات حقوقية ورقمية تزامناً مع الاحتجاجات على وحشية الشرطة ضد المواطنين الأمريكيين السود.

أخطاء البرمجيات محتملة جداً

تعد نسبة الخطأ في بعض أنظمة التعرف على الوجه عند توجيهها إلى الأقليات العرقية من 10 إلى 100 مرة أكثر من تلك المسجلة عند تعاملها مع البيض، وهي نسب أكتتها أبحاث نظمها الحكومة الأمريكية، مما عزز مخاوف المواطنين من الاعتقالات غير العادلة. ونسبت رويتزو لمديرة برنامج التكنولوجيا للحرية التابع للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في ماساتشوستس، كايد كروكفوردي قولها "نحتاج إلى ضمان بقاء البرامج مثل تلك المصممة للتعرف على الوجه خارج مجتمعاتنا".

وينظم الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية حملة من أجل أن تتبع السلطات خطى مدن مثل سان فرانسيسكو وأوكلاهو التي حظرت الاعتماد على تكنولوجيا التعرف على الوجه، والتي يستخدمها موظفو الجمارك في نقاط التفتيش. وقالت كروكفوردي إن المواطنين خرجوا بأعداد قياسية للمطالبة بالعدالة والمساواة بعد أن تعرضت المجتمعات السوداء لعنف الشرطة لفترة طويلة.

ورداً على ذلك، تشن الأجهزة الحكومية هجمات متزايدة على حق حرية التعبير وتكوين الجمعيات الأساسية، بطرق تشمل نشر تقنيات المراقبة. وأرسلت هيئة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة الجمعة الماضي طائرة استطلاع دون طيار تستخدم عادة لدوريات الحدود فوق مدينة مينيابوليس، التي تعتبر محور الاحتجاجات. وقالت الهيئة إن الطائرة كانت تستعد لتقديم نقل مباشر لتعزيز الوعي بالأوضاع بناء على طلب شركائنا القيدرين المسؤولين عن تطبيق القانون، ثم سُحبت عندما أدركت السلطات أنها لم تعد هناك حاجة إليها.

ومن نيويورك إلى مينيابوليس، تتمتع الشرطة في جميع أنحاء الولايات المتحدة بإمكانية الوصول إلى تقنية التعرف على الوجه للتعرف على أفراد معينين، لكن مدير منظمة لوميت الخيرية التي تركز على قضايا الحقوق الرقمية، مارتن تيسن، قال إن الخوارزميات المستخدمة في التعرف على الوجه تعمل بعد تدريبها على مجموعات من البيانات، مثل الصور، والتي غالباً ما تكون أقل تمثيلاً للأقليات. ويعني هذا أن البرامج المستخدمة لتحديد شخص لتطبيق القانون يمكن أن تجد صعوبة في التعرف على وجوه الأقليات العرقية، الأمر الذي يمكن أن

منذ سنتين أمازون إلى الكف عن تزويد الشرطة بتقنياتها للتعرف على الوجه. وتصادع نسق الضغوط الثلاث مع دعوة أطقها منظمات حقوقية تناضل في سبيل مكافحة التفاهات العرقي في البلاد، إلى أمازون لوقف تعاونها التقني مع الشرطة الأمريكية.

واتهمت المنظمات في عريضة نشرت على الإنترنت المجموعة بأنها "تغذي وتفيد الظلم المنهجي للمساواة والتفاوت وأعمال العنف ضد المجموعات السوداء". وأضافت المنظمات الحقوقية في العريضة التي نشرها تحالف "أفينا" أن "أمازون سعت طويلاً إلى أن تصبح العمود الفقري التقني للشرطة وشرطة الهجرة، عبر الترويج بفاعلية لأمازون ويب سرفيسز+ التخزين السحابي وبرنامج للتعرف على الوجه وكاميراتها الخاصة بالمراقبة رينغ".

أمازون تدخل على الخط

قالت المجموعة العملاقة للتجارة الإلكترونية في بيان "ندعو إلى تبني قواعد أكثر صرامة من قبل الحكومات للجوء أخلاقياً إلى تقنيات التعرف على الوجه، ويبدو أن الكونغرس مستعد لمواجهة هذا التحدي".

أمازون تدخل على الخط

باتي هذا التحرك لعملاق التكنولوجيا الأمريكي بعد ضغوط كبيرة من منظمات حقوقية، بينها الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، الذي دعا

مؤقتاً من استخدام برنامجها ريكوغنشن للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة. شدد أرفيند كريشنا في رسالته التي استشهد فيها بسلفه "واتسون جونيور دعم مبادئ المنظمة بإجراءات على أرض الواقع، حيث رفض تطبيق قوانين جيم كرو داخل المؤسسة. ومع ذلك، وبعد مرور سبعة عقود تقريباً، تكررنا الحوادث المروعة والمساوية التي أودت بحياة جورج فلويد وأحمد أريبري وبرونا تابلور والعديد من الآخرين، بان مكافحة العنصرية لا تزال ملحة كما كانت دائماً". ولم تقتصر قرارات المنظمة في إيقاف البيع وتشخيص الأزمات واتخاذ المواقف بل امتدت إلى اقتراح حلول حيث قالت الشركة إن "أي.بي.أم تريد العمل مع الكونغرس في السعي لتحقيق العدالة والإنصاف، مع التركيز في البداية على ثلاثة مجالات سياسية رئيسية وهي إصلاح الشرطة، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وتوسيع المهارات والفرص التعليمية".

مؤقتاً من استخدام برنامجها ريكوغنشن للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة.

أمازون تدخل على الخط

باتي هذا التحرك لعملاق التكنولوجيا الأمريكي بعد ضغوط كبيرة من منظمات حقوقية، بينها الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، الذي دعا

مؤقتاً من استخدام برنامجها ريكوغنشن للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة.

مؤقتاً من استخدام برنامجها ريكوغنشن للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة.

مؤقتاً من استخدام برنامجها ريكوغنشن للتعرف على الوجوه لمدة عام تحت ضغط منظمات الدفاع عن الحريات والتظاهرات ضد عنف الشرطة والعنصرية في الولايات المتحدة.

